الصباح AL-SABAH

«الصحة» و«الخارجية» تدعوان إلى تجنب السفر لتنزانيا وغينيا الاستوائية

«ماربورغ» يعيد إلى ذاكرة العالم مأساة «كورونا»

السند: ينتقل عبر ملامسة دم المريض أو سوائل جسمه الأخرى والصداع الحاد أبرز الأعراض

الوقاية في تجنب ملامسة سوائل الجسم للشخص المشتبه بإصابته والمخالطين اللصيقين له

مستوى الوضع الوبائي محليا منخفض جدا لندرة السفر إلى الدول التي يحدث بها التفشي الحالي

عبدالله السند

وزارة الصحة

قالت وزارة الصحة ان فيروس «ماربورغ» ينتقل عبر ملامسة دم المريض أو سوائل جسمه الأخرى التي تحتوي على الفيروس بتركيزات عالية أو من خلال ملامسة الأسطح الملوثة بسوائل جسم المريض.

وقال المتحدث الرسمي للوزارة الدكتور عبدالله السند في بيان صحفي أول أمس السبت أن فترة الحضانة تتراوح من يومين إلى 21 يوما وأبرز الأعراض المبكرة تتمثل في صداع حاد وارتفاع شديد في الحرارة وضعف ووهن في الجسم وآلام في العضلات لافتا الى ان أبرز الأعراض المتأخرة تتمثل في الغثيان والتقيؤ وآلام شديدة في البطن وإسهال حاد وظهور دم في القيء أو البراز.

وقال الدكتور السند ان الوقاية هي في تجنب ملامسة سوائل الجسم للشخص المشتبه بإصابته والمخالطين اللصيقين له «خاصة سكان المنزل ومقدمي الرعاية الصحية» لافتا الى انه حتى الآن لا يوجد لقاح فعال ضد الفيروس.

وأشار الى ان مستوى الوضع الوبائي محليا منخفض جدا لندرة السفر إلى الدول التي يحدث بها التفشي الحالي اضافة إلى عدم وجود رحلات طيران مباشر مع تلك الدول وإقليميا لم يتم اكتشاف أي حالة من المرض في دول مجلس التعاون الخليجي أو إقليم شرق المتوسط خلال التفشي الوبائي الحالي.

من جهتها أهابت وزارة الخارجية بالمواطنين الكرام تجنب السفر إلى كل من جمهوريتي تنزانيا المتحدة وغينيا الإستوائية وغينيا الاستوائية في الوقت الراهن وبالمواطنين المتواجدين في تلك الدول إلى ضرورة الإلتزام بالإجراءات والتدابير الصحية الوقائية الصادرة من قبل السلطات الصحية المحلية التي يتم الإعلان عنها هناك.

وذكرت الوزارة في بيان أول أمس السبت ان ذلك جاء بناء على الإعلان الصادر من قبل السلطات الصحية في جمهوريتي تنزانيا المتحدة وغينيا الإستوائية من رصد تفشيات لمرض حمى فيروس «ماربورغ» في هاتين الدولتين وإستنادا إلى توصيات المركز الخليجي للوقاية من الأمراض ومكافحتها ووزارة الصحة في دولة الكويت.

ودعت وزارة الخارجية المواطنين المتواجدين في تلك الدول الى التواصل مع سفارتي دولة الكويت في كل من جمهورية تنزانيا وجمهورية الغابون «المحالة إلى جمهورية غينيا الاستوائية» في حال طلب المساعدة على الأرقام التالية :-

سفارة دولة الكويت لدى جمهورية تنزانيا المتحدة:
00255222923451
00255745444844

سفارة دولة الكويت لدى جمهورية الغابون المحالة إلى جمهورية غينيا الاستوائية:
0024111443394
0024162004949

وكانت وزارة الصحة قد أوصت بتجنب السفر إلى غينيا الاستوائية وتنزانيا المتحدة – في الوقت الحالي – وذلك بعد إعلان رصد تفشيات لمرض حمى فيروس ماربورغ النزفية في هاتين الدولتين ولحين الإعلان عن السيطرة على المرض.

وأوصت وزارة الصحة في بيان لها رعايا دولة الكويت المتواجدين في الدولتين والدول المجاورة بضرورة اتباع الإجراءات الوقائية الصادرة عن السلطات الصحية المحلية واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة والتي تعلنها السلطات هناك للحد من مخاطر انتقال العدوى.

وأفادت بأنها تقوم حاليا بالمتابعة المستمرة مع الجهات الإقليمية والدولية لآخر مستجدات الوضع الصحي هناك وكذلك متابعة الوضع الوبائي للمرض حول العالم على أن تقوم بإصدار التعليمات اللازمة في حال ظهور مستجدات أخرى في حينه.

وبحسب منظمة الصحة العالمية فإن مرض فيروس ماربورغ الذي كشف عنه للمرة الأولى في 1967 تتراوح فترة حضانته ما بين يومين و 21 يوما وتصل نسبة الوفيات بسببه إلى 88 في المئة. وينتشر الفيروس بملامسة دم شخص مصاب بالعدوى أو إفرازاته أو أعضائه أو أي سوائل أخرى تفرز من جسده أو ملامسة أسطح أو مواد ملوثة بهذه السوائل.

ويبدأ ظهور أعراض المرض الناجم عن الفيروس بحمى وصداع حاد ووعكة شديدة وقد يصاب المريض في اليوم الثالث بإسهال مائي حاد وألم ومغص في البطن وغثيان وتقيؤ.

وفي الفترة ما بين اليومين الخامس والسابع من ظهور الأعراض تظهر على كثير من المرضى أعراض نزفية وخيمة وعادة ما تشهد حالات الإصابة المميتة شكلا من أشكال النزيف ويكون من مواضع متعددة في كثيرة من الأحيان.

وفي الحالات المميتة تحدث الوفاة في أغلب الأحيان فيما بين اليومين الثامن والتاسع من ظهور الأعراض، ويسبقها عادة فقدان شديد للدم وحدوث صدمة.

أكدت أن مشروع البديل الإستراتيجي ستكون له نتائجه السلبية الواسعة والوخيمة

«المعلمين»: نرفض المساس بالكادر أو المزايا والبدلات والمكتسبات المشروعه لأهل الميدان

حمد الهولي

أكدت جمعية المعلمين رفضها القاطع بأي مساس بكادر المعلمين، وبكافة المزايا والمستحقات المشروعة والمكتسبة التي تمنح للمعلمين بموجب الكادر الذي جاء وفقا للقانون رقم 28 لسنة 2011 ، وتعديلاته وفقا للقانون رقم 86 لسنة 2017 ودون أي حق للانتقاص من بنوده ومواده ، مشيرة في بيان لها، أن الكادر خط أحمر ، وأن ما جاء في مشروع البديل الاستراتيجي مرفوض رفضا قاطعا ولن تقبل به بصفتها الممثل الشرعي لأهل الميدان لكونه سيلغي كافة المزايا والمكافآت والبدلات والمكتسبات المشروعة للكادر ولكونه أيضا يتنافى مع كل ما جاء في سياسات الدولة وخططها في تطبيق خطط الإحلال والتكويت وفي جعل مهنة التعليم مهنة جاذبة وتشجيع الكوادر الوطنية للالتحاق بها ولترسيخ مبادئ العدل والمساواة والإنصاف لحملة مشاعل العلم وبناة الأجيال وفي رفع مكانتهم المادية والمعنوية.

وذكرت الجمعية في بيانها أن مشروع البديل الاستراتيجي ستكون له نتائجه السلبية الواسعة والوخيمة على واقع المسيرة التربوية وخطط التنمية والتطوير بشكل عام ، وعلى مكانة وحقوق الكوادر الوطنية التربوية ، وإن ما جاء فيه سيدفع بنا للعيش في حالة من القلق الشديد وعدم الاستقرار ، والسير في اتجاه نفق مظلم ، وأوضاع ساخنة سيكون لها تأثيرها المباشر على الإستقرار التربوي ، خاصة إن وضعنا في الاعتبار أن ما جاء في أهداف المشروع ، هو خلط بالأوراق وإخلال بالحقوق المكتسبة وبالغايات المنشودة ، وبما يزعم بتحقيق مبادئ العدل والمساواة لكافة المهن والكوادر الوظيفية ، وهذا يتناقض تماما مع الواقع ، في الوقت الذي يستثني وبانتقاء خاص ، مجموعة من الشرايح والوظائف الحكومية والقيادية ، ويمنحهم مزايا وظيفية ، وفي الوقت نفسه أيضا يحرم المعلم الذي حصل على حق كادر له بشكل مشروع ، وبموجب قانون وتشريع خاص أقرته السلطة التشريعية وأصدره سمو أمير البلاد ، وقد جاء تقديراً لهذه المهنة العظيمة ودورها التنموي في المجتمع .

وفندت الجمعية في بيانها جوانب أهداف البديل الاستراتيجي فيما يتعلق بتحقيق العدالة للمهن المتشابهة مشيرة إلى ذلك لا ينطبق على شريحة المعلمين لعدم وجود اختلاف في رواتبهم ، ولكونهم جميعا يندرج مسماهم الوظيفي لدى ديوان الخدمة المدنية تحت مسمى (معلم) ، ويمنحون حق التمتع بمزايا الكادر بجميع بدلاته ودرجاته وفقا لمستوياته الوظيفية ، وبموجب درجات محكومة بضوابط قانونية مهنية مرتبطة بالمؤهل العلمي وبسنة التعيين وسنوات الخبرة ، في الوقت الذي سيخلق فيه مشروع البديل الاستراتيجي فروقات وتباينا وعدم مساواة بين المعلمين الجدد والمعلمين القدامى ، وسيكون لذلك إنعكاسه السلبي على الاستقرار المهني ، وآلية العمل والعطاء لاختلاف مرتباتهم .

وأضافت الجمعية قائلة : إن من أهم أهداف قانون كادر المعلمين الاستراتيجية ، تكويت المهنة وجذب العنصر الوطني لهذه الوظيفة الهامة ، وقد نجحت وزارة التربية في ذلك ، وقطعت شوطاً كبيراً منذ تطبيق القانون سنة 2011 ، وفي دفع الكوادر الوطنية للاتجاه لمهنة التعليم ، في الوقت الذي قلصت التخصصات النادرة بالنسبة للمعلمات إلى تخصصين فقط والى ستة تخصصات بالنسبة للمعلمين ، ورفعت نسبة التكويت فيها، وإن تطبيق مشروع البديل الاستراتيجي من شأنه أن يكون عاملا معاكسا لهذا الاتجاه ، وفي الاقبال من الكويتيين لعدم وجود مزايا مالية تشجعهم في حال تم الغاء بدلات التخصصات النادرة وهو ما يدعو له هذا البديل .

وأكدت الجمعية إلى أنها وبصفتها المدافع عن حقوق ومكتسبات المعلمين ، لن تقبل بأي مساس بحقوق أعضائها، وتدعو السلطتين التشريعية والتنفيذية بتحمل مسؤولياتهما في رفض هذا المشروع ، وتفادي الدخول في أزمة سيكون لها تأثيرها السلبي المباشر على واقع مسيرتنا التربية واستقرارها ، في الوقت الذي بالإمكان فيه تفادي هذه الأزمة بإدارج مهنة التعليم والعاملين فيها ، ضمن الفئات المستثناة ، كحق مشروع ومنطقي مستحق ، كفله القانون من جانب ، ومتطلبات الخطط التنموية وسياسة الإحلال من جانب آخر .

واختتمت الجمعية بيانها مشيرة إلى أن كادر المعلمين أحمر لن نقبل بتعديله أو تعطيله تحت أي مبرر وذريعة ، وإنها ستواصل نهجها ورسالتها لتكون سداً منيعاً لكل من يحاول التقليل من هذه المهنة العظيمة والمساس بمكانتها الرفيعة ، وستعمل على الوقوف بكل قوة ضد أي مشاريع وخطط وسياسات تخل بمنهجية كادر المعلمين وأساسياته ، وبغاياته الوطنية والتربوية ، وتتعارض مع أهمية وعظم دور المعلم ومكانته ، في الوقت الذي نؤكد فيه دعمنا لكل الشرائح الوظيفية الحكومية التي شملها مشروع البديل الاستراتيجي ، وفيها تحسين وزيادة لهؤلاء الموظفين وتحسين لدخلهم ، وخاصة الموظفين متدني الدخل ممن لم تشملهم الكوادر الأخيرة .

ناشد سمو رئيس الحكومة بوقف إصدار هذه القرارات

الاتحاد الوطني للموظفين: قرار وقف التعيين والنقل والندب مُعطِل لعجلة التنمية

قال نائب رئيس الاتحاد الوطني للموظفين د. خالد حسين البراك إن الكويت ومع كل استقالة للحكومة أو حل لمجلس الأمة تصاب مؤسسات الدوّلة بالشلل التام نتيجة قيام مجلس الوزراء كالمعتاد بإصدار قرارا بوقف التعيين بالوظائف القيادية وشغل الوظائف الإشرافية والنقل والندب، ويتبعها في ذلك ديوان الخدمة المدنية بإصدار تعاميم بذلك على الجهات الحكومية، ولا شك أن ذلك يضر كثيرا بعجلة التنمية ويضر بالمصلحة العليا للكويت، إضافة إلى أن هذه القرارات لا تستند على أي أسس دستورية أو قانونية وإنما تصدر هذه القرارات بناء على «كما جرت العادة» .

وأوضح د. البراك أن الشارع الكويتي تتجه أنظاره دوما لترقب تشكيل الحكومة الجديدة لحسم الكثير من الملفات العالقة والبت في القرارات المصيرية المؤجلة ، ومنها وقف التعيين في الوظائف القيادية وشغل الوظائف الإشرافية ووقف النقل والندب والإعارة وفق قرار مجلس الوزراء وتعميم ديوان الخدمة المدنية بهذا الشأن، ولكن يظل «الانتظار» سيد الموقف رغم تشكيل الحكومة وبدء أعضائها القيام بمهام أعمالهم ، ولكن الكوادر الوطنية لا تزال تنتظر الإفراج عن قرارات تعييناتهم أو تثبيتهم في الوظائف الإشرافية كرؤساء أقسام أو مراقبين أو مدراء في جهات عملهم، وتتزايد التساؤلات عن سبب بقاء قرارات الترقي حبيسة الأدراج منذ استقالة الحكومة السابقة حتى فترة ما بعد تشكيل الحكومة الجديدة.

وأشار د. البراك إلى أن مثل هذه القرارات التي تجمد مؤسسات الدولة لم نراها في أي من دول المنطقة العربية والخليجية، وهو ما يؤكد عدم وجود جدوى فعلية منها ، أو وجود سند قانوني لتطبيقها، وتفردت في تطبيقها الكويت فقط منذ سنوات، لافتا إلى أن هذا الإجراء له انعكاس سلبي يؤثر بشكل مباشر على مصالح الدولة والشعب بسبب تعطيل القرارات المهمة والمصيرية ، حيث يلقي هذا الإجراء بظلاله على وقف التعيين والتثبيت والندب والنقل وغيرها العديد من القرارات في كافة الجهات الحكومية، مسببا تعطيل المصالح العامة للدولة، ولا شك أن آثاره وتبعاته السلبية تفوق ما يُرجى منه من نتائج إيجابية ولابد من إلغائه بعدما تم تطبيقه خلال السنوات الماضية وتجربة مدى جدواه.

وبين د. البراك أن استمرار وقف النقل والندب بمثابة تجميد وتعطيل لطاقات وكفاءات وطنية في العديد من الوزارات التي تحتاج لمثل هذه الكفاءات للاستفادة منها في ظل معاناة قطاعات عدة من نقص في بعض التخصصات، بينما يوجد فائض من هذه التخصصات في قطاعات أخرى، إضافة إلى أن هذا الإجراء يتنافى مع أبسط حقوق موظفي الدولة في الرغبة بالانتقال من جهة لأخرى، وكذلك يحد من طموحاتهم ورغباتهم في تغيير طبيعة العمل لتحقيق أنفسهم في مواقع وظيفية مغايرة، كما أن تطبيق هذا القرار لسنوات طويلة قد أدى لجمود وظيفي مغاير لتوجهات الدولة وتطلعاتها نحو تعزيز التنمية البشرية، ويشيع حالة من الإحباط بين موظفي الدولة، إضافة لكونه إهدارا للثروة البشرية.

وناشد د. البراك سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد النواف التفضل بالموافقة وإصدار تعليماته الكريمة لوقف إصدار قرارات (وقف التعيين بالوظائف القيادية وشغل الوظائف الإشرافية ووقف النقل والندب والإعارة .. وغيرها) والتوجيه لديوان الخدمة بإيجاد آلية تتفق مع صحيح القانون لإصدار القرارات الإدارية بهذا الشأن في ظل فترة استقالة الحكومة أو حل مجلس الأمة، آلية تضمن استمرار الحياة بالجهاز الإداري ومراعاة للمصلحة العامة للدولة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا القرار المتبع كان قد صدر لمواجهة بعض الظواهر السلبية النادرة ، والتي لا يمكن افتراض تعميمها بشكل عام على مستوى الدولة ، ويمكن التغلب على تلك الظواهر السلبية دون الحاجة لقرار وقف التعيين والندب والنقل وغيرها، وذلك لأن جميع القرارات الإدارية بالجهات الحكومية تكون خاضعة لمراجعة ومراقبة مراقبي شئون التوظف التابعين لديوان الخدمة المدنية، كما أن قرارات شغل الوظائف الإشرافية لا تصدر هباء وإنما تخضع إلى التدقيق من عدة لجان متخصصة للتأكد من مدى توافر شروط وضوابط وقواعد واجتياز المقابلات الشخصية للمرشحين، كما يمكن توجيه مراقبي شئون التوظف التابعين لديوان الخدمة المدنية نحو مراقبة توقيت صدور قرارات التعيين او النقل او الندب التي يتم صدورها في توقيت مطابق أو مقارب للفترة التي يتم إعلان استقالة الحكومة فيها ، بما يقضي على أي ظاهرة سلبية قد تظهر خلال تلك الفترة.